الدرس الخامس: من تجارب التحول الديمقراطي في الوطن العربي

الهدف: دراسة تجربة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بالتركيز على التجربة الجزائرية وبيان معالم التحول ومظاهره وكذا العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه وكيفية تفعيله ليترسخ ويتوطد.

توطئة: شكلت عملية التحول نحو الديمقراطية في الحكم إحدى الموجات التي شهدها العالم المعاصر منذ منتصف السبعينات واستمرت في الثمانينات حتى تأكدت ملامحها في تسعينات القرن العشرين.

ورغم تمركز الموجات الثلاث للتحول نحو الديمقراطية كما حددها هنتجتون في الدول الغربية بالدرجة الأولى، ولم يكن للدول العربية حظا وفيرا من المسيرة الديمقراطية بسبب الظاهرة الاستعمارية التي لعبت دوراً سلبياً على هذه المسيرة، خاصة مع توجه معظم الدول العربية بعد الاستقلال نحو تبني نظم الحزب الواحد وحضر التعددية السياسية والحزبية كاتجاه ميز فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، إلا أن ذلك لم يمنع الفكر العربي من الانشغال بقضية الديمقراطية، فكانت هناك العديد من المحاولات العربية التي بحثت في سبل التحول الديمقراطي في الدول العربية.

وبنهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وحيث كان العالم قد بدأ يمر بتغييرات على نحو لم يسبق لها مثيل، فقد بدأت المؤشرات الديمقراطية تعود مرة أخرى وتفرض نفسها على الواقع السياسي العربي، خاصة مع تأكد عجز النظم السلطوية القائمة منذ الاستقلال عن صيانة الأمن وتحقيق التنمية.

شكلت إذن نهاية ثمانينات القرن العشرين الموجة العربية للتحول نحو الديمقراطية، وشهدت دولا عربية كثيرة احتجاجات شعبية عارمة تطالب بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، انتهت بتخلي العديم من النظم السياسية العربية عن التوجه الأحادي وأعلنت تسامحها مع الديمقراطية.

أولا. تجربة الجزائر في التحول نحو الديمقراطية 1989:

يعتبر الكثير من الدارسين أن التجربة الديمقراطية في الجزائر تجربة جديرة بالدراسة والملاحظة لما تحمله من فرص وتناقضات وتحولات جذرية وتطورات نوعية، فقد عرفت البلاد منذ إقرار دستور فيفري **1989**، عملية انتقال من نظام حكم سلطوي يرتكز على نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب يتجه نحو السعي إلى التحول الديمقراطي.

ومع أن العملية شهدت الكثير من العقبات والمعوقات التي أثرت بشكل جدي في مجمل عملية التحول الديمقراطي، وجعلتها في كثير من الأحيان أمام امتحانات عسيرة، دفعت الكثيرين

للتشكيك بإمكانية نجاحها، إلا أنها انتهت بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية كسبيل لإخراج النظام السياسي من أزمته التي بلغت ذروتها سنة **1988**.

1– في عوامل التحول الديمقراطي: يعتقد الكثير من المهتمين بتعدد العوامل التي أسهمت في إحداث تحول النظام السياسي الجزائري باتجاه الديمقراطية، ويرجع العديد منهم أسباب التحول عن الخط الأحادي إلى:

- **عوامل البيئة الداخلية:** وتتعلق بالدرجة الأولى بالإرث التاريخي والسياسي للنظام والنخبة الحاكمة، وتراكم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة لعبت دورا في تفجير أحداث الخامس من أكتوبر سنة **1988** التي اعتبرت نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة بشهادة الكثير من الملاحظين.

لقد كشفت هذه الأحداث عمق الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد بعد ثلاثة عقود من الزمن. ورغم مسيرة من الإنجازات عرفتها الدولة في العديد من المجالات بما فيها أجهزة الحكومة، التعليم، الصحة، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور الأزمة تحت وطأة عنصرين:

أولها: احتكار السلطة ومحدودية المردود التنموي؛

وثانيهما: تكريس التفاوت الاجتماعي، واتساع دوائر التهميش، والاستقطاب الطبقي.

- **عوامل البيئة الخارجية:** وعلى أهمية دور العوامل الداخلية في الضغط على النظام باتجاه إحداث التحول عن التوجه الأحادي، لا يمكن بأي حال إهمال الضغط الخارجي، خاصة مع التحولات التي عرفتها المنظومة الدولية، بزوال الثنائية، وسقوط الاتحاد السوفياتي (سابقا)، وزوال الأنظمة التي كانت تتبع أسلوبه السياسي والاقتصادي تباعا، إلى جانب ضغوطات المؤسسات الدولية المانحة في إطار ما يعرف بالمشروطية.

وعلى أهمية خطوة التغيير هذه التي اعتمدها النظام القائم، إلا أننا لا يمكن أن ندرجها إلا ضمن ما تسميه الأدبيات السياسية **بالانفتاح السياسي التكتيكي** الذي **يُفضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة.** أي التحول الذي يبدأ بمحاولة النخب الحاكمة تمديد فترة بقاءها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي، كالسماح بوجود أحزاب معارضة ثم التضيق على حقها في بناء قواعد شعبية مستقلة.

2– في مظاهر التحول الديمقراطي:

يقتضي البحث في مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر البحث في أهم المؤشرات التي توحي بحدوث انتقال ديمقراطي وحدوث قطيعة مع مؤسسات وممارسات النظام السلطوي السابق، فوجود

هذه المؤشرات النظام الديمقراطي سوف يعكس مدى تجذر أسس هذا النظام في بيئته السياسية والمجتمعية، وتتمثل أهمها في:

– **الجانب الدستوري والقانوني المؤطر لعملية الانتقال:** ويقصد به وجود دستور ديمقراطي يضمن من خلال مواده الدستورية تأطير العملية السياسية بمختلف مكوناتها، تدعمه منظومة قانونية قادرة على تفسير الأحكام العامة لهذه المواد، بما يضمن ممارسة سياسية ديمقراطية مهم جدا في تعزيز عملية التحول الديمقراطي.

وقد عرفت الجزائر منذ اقرارها التحول نحو نظام أكثر انفتاحا على المبادئ الديمقراطية العديد من الدساتير كان أهمها دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس باعتباره الوثيقة القانونية الأسمى في الدولة أهم مبادئ النظام الديمقراطي لما نص عليه آنذاك من مبادئ كالتعددية السياسية والحزبية والإعلامية، وهي نفس المكتسبات التي حاولت أن تُبقي عليها التعديلات الدستورية المتلاحقة **(1996 و2008، 2016، وآخرها تعديل 2020).**

إلى جانب ذلك تدعمت النصوص الدستورية بقوانين عضوية منظمة للكثير من الحريات(التعبير والتنظيم والتجمع)، عكست في مجملها الإطار القانوني الحامي والناظم للحريات الديمقراطية.

– **الانتخابات باعتبارها العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي:** ترتكز عملية التحول الديمقراطي على مبدأ مهم وأساسي يرتبط بالعملية الانتخابية، ويؤكد على ضرورة "أن تكون سلطة الحكومة مستمدة من إرادة الشعب، وأن تتجسد هذه الإرادة في قوانين ونظم انتخابية تضمن إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة وبالاقتراع السري العام، على قدم المساواة في إطار نظام التعددية الحزبية".

وقد عرفت الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية والحزبية العديد من المحطات الانتخابية تشريعية ومحلية ورئاسية اختلفت عن سابقتها وتميزت عنها في أنها انتخابات دورية وتعددية يتنافس فيها أكثر من مترشح.

– **المظاهر المؤسساتية للانتقال: أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني:** تعتبر تنظيمات المجتمع المدني (أحزاب وجمعيات) مؤشر عالي الدلالة على وجود الديمقراطية على أساس أنها هي التي تتولى التنظيم، ولأنه لا يمكن تصور وجود ديمقراطية من دون تنظيم باعتباره الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة عامة.

وقد عرفت الجزائر بموجب مواد دستورية ونصوص قانونية منذ بداية الانفتاح في سنة **1989** تشكيل العديد من الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية والنقابية، كرستها مواد مختلف التعديلات الدستورية المتلاحقة، بما يوحي انفتاح النظام على مختلف الحساسيات السياسية الموجودة في البلاد.

3– في عوامل تفعيل عملية التحول الديمقراطي:

يعتقد الكثير من المتتبعين للوضع السياسي في الجزائر على غرار الاستاذ **جياكومو لوتسياني** أن الجزائر مرجحة للإتجاه نحو الديمقراطية لما تملكه من مقومات إرساء نظام ديمقراطي من جهة، وبالعمل على إعادة النظر في بعض الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية المؤطرة لعملية التحول الديمقراطي من جهة أخرى.، وهو ما يُفضي إلى **تفعيل عملية التحول من خلال:**

- إصلاح النظام القانوني والدستوري وانتهاج مبادئ النظام الديمقراطي في ما يخص عمل السلطات وضمان الفصل بينها، مع ضمان استقلالية السلطة القضائية؛
- إعادة النظر في النظام الحزبي والانتخابي مع ضمان شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها من أجل ترسيخ قيم الديمقراطية بعيدا عن التزوير؛
- تفعيل دور ومكانة مؤسسات المجتمع المدني لما تلعبه من دور مهم في عملية التحول الديمقراطي بإرساءها لقيم الديمقراطية داخل المجتمع؛
- إرساء ثقافة سياسية ديمقراطية بحيث تصبح القيم والمؤسسات والممارسات الديمقراطية عادات ثابتة بالنسبة للسلطة والمجتمع، وهي خطوة مهمة في نجاح عملية التحول.

اسئلة للتقييم الذاتي : تناول بالشرح والتحليل تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر مركزا على العوامل المساهمة في ذلك وابرز معالمها؟

اذكر ابرز معالم ارساء الديمقراطية في الجزائر وافاقها المستقبلية ؟